((قانون حمورابى))

م/ مصادر شريعة حمورابى

أن المصادر المباشرة لشريعة حمورابي، تتمثل بالقوانين الأخرى التي سبقتها فهي عبارة عن تنقيح و تجميع لمواد القوانين السابقة .

ولكن حمورابي استطاع ان يحذف بعض المواد التي لم تعد تنسجم ومصلحة الدولة والسياسة التشريعية فيها، كما أضاف مواد أخرى لم تكن موجودة في القوانين السابقة وفي أدناه استعراض موجز للقوانين التي سبقت شريعة حمورابي.

أولاً: اصلاحات اوركاجينا:

اوركاجينا : هو أحد ملوك سلالة لكش الأولى، ويعتبر هذا الملك من أشهر الملوك وصاحب أقدم الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية المنسوبة اليه ليس في تاريخ وادي الرافدين فحسب بل في جميع بلدان العالم القديم، حيث يرجع تاريخ تلك الاصلاحات الى (٢٣٥٥) قبل الميلاد، ومن أهم هذه الإصلاحات هي :

١- إلغاء الضرائب التي كانت مفروضة على الشعب والمخالفة للقانون .
٢- أعادة العدل والحرية للمواطنين وأزال الظلم والاستغلال عنهم .

ثانياً: قانون اورنمو:

يعتبر أقدم قانون مكتشف لحد الأن ليس في العراق فحسب بل في العالم أيضاً، ونورد بشأنه مايأتي:-

١- سمي هذا القانون باسم الملك السومري أورنمو مؤسس سلالة أور الثالثة وقد أستلم الحكم بعد القضاء على ملك السومرين (اتوحيكال) وتأسيس سلالة سومرية جديدة .
٢- يتكون هذا القانون من مقدمة تظهر بشكل واضح نظرية التفويض الإلهي، كما جاء في المقدمة بأن أورنمو استطاع أن يوطد العدالة في البلاد ويزيل البغضاء والظلم.
٣- يتكون هذا القانون من (٣١)مادة تناولت مواضيع مختلفة منها حقوق المرأة المطلقة اذا كان زواجها بدون عقد ،وأتهام رجل زوجة رجل أخر بالزنا، وبعض العقوبات (منها عقوبة الأمة التي تساوي نفسها بسيدتها وعقوبة الشهادة الكاذبة ، وعقوبة من يغرق حقلاً مزروعاً يعود لشخص أخر وإهمال زراعة الأرض المستأجرة).

ثالثا: قانون لبت عشتار :

ان الملك لبت عشتار هو خامس ملو ك أسرة ايسن وقد تولى الحكم فيما بين ١٨٨٥-١٨٧٥ ق.م .

يتكون هذا القانون من مقدمة تتمثل فيها نظرية التفويض الألهي كما هو حال قانون اورنمو، اما مواده فهي (٣٧مادة) تعقبها خاتمة تتضمن عهداً من الملك لبت عشتار بالقضاء على البغضاء والعنف ونشر الرفاه، كما تضمن انزال لعنة الالهة على من يغير نصوص هذا القانون أو يمحوها أو يكتب أسمه عليها، وقد تأثرت شريعة حمورابي بهذا القانون كثيرا.

رابعا: قانون أشنونا (بلالاما)

يرجع هذا القانون الى أحد ملوك ممكلة أشنونا وأسمه بلالاما، وقد عثر على هذا القانون عام ١٩٤٥م.في منطقة تل الحرمل (قرب بغداد) وهو يسبق شريعة حمورابي بحوالي نصف قرن .

أما مواده فتتكون من (٦١) مادة . عالجت مسائل قانونية متفرقة ،أهمها (تحديد أسعار بعض السلع، والإيجار والقرض والوديعة والزواج والطلاق والتبني والاعتداء على أموال الغير والأضرار المتسببة عن الحيوانات والأشياء).

(الوسائل التي استخدمت في التعرف على المواد الممسوحة أو المتاكلة من قانون حمورابي والقوانين الاخرى)

في الواقع ،ان مسلة حمورابي نقلت الى مدينة (سوسة) على يد العيلاميين عند سيطرتهم على بابل، وقد قام هؤلاء بمسح حوالي (٣٣) مادة قانونية كانت مكتوبة في (٧) أعمدة .

كما ان عدد كبير من مواد القوانين التي سبقت شريعة حمورابي هي الأخرى كانت مفقودة أو متأكلة كقانون أورنمو وقانون لبت عشتار .

والسؤال الذي يثار هنا ، هو ماهي الوسائل التي ،أستخدمها العلماء للتوصل الى تلك المواد المفقودة ؟

أولاً: المحررات المسمارية :و(المعاملات اليومية العملية بين الأفراد)

ويقصد بها الألواح التي تتضمن المحررات الكتابية المستخدمة في أثبات المعاملات اليومية بين الأفراد ،كمعاملات البيع والإيجار والوصية، وكانت بعض من هذه المعاملات وخاصة ذات القيمة القانونية المهمة يصادق عليها من قبل بعض الشهود.

وان من خصائص هذه المحررات ،هي أنها كانت تكتب على الواح من الطين أو على الخشب ، ومن أجل المحافظة على النص الاصلي من التزوير والتحريف، تم اتباع طريقة تغليف الالواح الطينية بغلاف من الطين أيضاً، وعند المنازعة يكسر الغلاف امام القاضي للاطلاع على النص الأصلي، ثم ظهرت طريقة كتابة العقد بعدة نسخ بقدر عدد اطراف العقد بالإضافة الى النسخة الاصلية وتحفظ في معبد المدينة.

وهذه المحررات كانت تعتمد في كتابتها على القوانين والقواعد العرفية التي كانت سائدة كما أنها كانت تحدد حقوق وواجبات أطراف العقد وهي وسيلة الاثبات عند النزاع.

ثانياً: النصوص المدرسية:

وهي عبارة عن ألواح تمثل نسخ مدرسية كتبت لأغراض الدراسة ولا تمثل النسخ الأصلية للقوانين ،أي انها أعدت لطلاب القانون لتعليمهم المصطلحات القانونية والعقود القانونية.

وكانت هذه الألواح تحتوي على مفردات واصطلاحات قانونية سومرية كما تضمنت بعض المواد القانونية المقتبسة من بعض القوانين، وتكتب هذه الألواح على عمودين متقابلين ،الأيمن باللغة الأكدية والأيسر بالسومرية . وأهميتها تكمن في انها ساهمت في تفسير القوانين السائدة وتكمله المواد الممسوحة وفي فهم الوثائق القانونية المختلفة.

ثالثاً: الكتابات والنقوش

وهذه الكتابات والنقوش في الواقع أمر بكتابتها على جدران بعض المعابد أو مداخلها أو المحلات العامة أو القصور والأبنية من قبل بعض الملوك، كما كتبت على بعض الأحجار ولأغراض مختلفة منها :-

١- اظهار عظمة الملك وصفاته.

٢- ذكر اعمالهم القانونية والتشريعات التي أصدروها.

٣- إظهار الشكر للألهة.

٤- اشهار هبة الملك لقطع من أراضي الدولة أو المعبد لبعض الاشخاص لقيامهم بإعمال جليلة تجاه الملك أو الدولة او لانتصارهم في بعض المعارك العسكرية، فكان الملك لايكتفي بتحرير سند الملكية المعتاد بل كان مستند الملكية يكتب على احجار بيضوية الشكل تسمى احجار الحدود (الكودور) توضع في الاراضي الموهوبة وفي المعابد.

رابعاً:القرارات القضائية

ويقصد بها الأحكام القضائية التي كانت تصدر عن الحاكم لحسم بعض المنازعات المعروضة عليها .

ومن سمات هذه الأحكام انها كانت تستند في اصداراتها على بعض القواعد والأعراف القانونية ، **وفائدة هذه القرارات** ،هي أنها ساهمت في إعطاء صورة عن أهم الإجراءات القضائية التي كانت قديمة (وتتمثل بمحاضر جلسات القضاء ،مواضيع الدعوى أو الاستماع الى شهاد ة الشهود وتقديم البيانات و الأدلة)، كما انها لعبت دوراً في اصدار بعض القوانين لأن أصل الكثير من القوانين (كقانون حمورابي والقوانين الأشورية) انها عبارة عن قرارات قضائية تم صياغتها على شكل مواد قانونية.

مضمون شريعة حمورابي: لقد اكتشفت شريعة حمورابي عام (١٩٠١-١٩٠٢) في مدينة سوسه عاصمة بلاد عيلام، على يد بعثة أثرية وهي منقوشة على حجر الديوريث الاسود الذي يبلغ ارتفاعه مترين وربع، وفي اعلى الحجر توجد صورة الملك حمورابي وقد ضم يده على صدره دلالة على الطاعة، وتضمنت شريعة حمورابي ما يلي:

١- أهم القواعد العرفية والتشريعية التي كانت سائدة قبل عهده والتي أراد تأكيدها.
٢- التعديلات التي أدخلها على بعض الاحكام التشريعية والعرفية بوصفه مصلحاً اجتماعياً.
٣- الاحكام الجديدة التي وضعها لمعالجة الحالات المستجدة.
٤- القواعد العرفية والتشريعية التي أزال غموضها أو سد النقص الذي كان فيها.

أقسام شريعة حمورابي: قسم قانون حمورابي الى مقدمة ثم (٢٨٢) مادة ثم جاءت الخاتمة.

١- **المقدمة**: كتبت المقدمة بأسلوب أدبي أقرب الى الشعر منه الى النثر ، تناول فيها الاسباب الموجبة التي دفعته الى اصدار قانونه كما تناول تمجيد الآلهة التي اختارته لنشر العدالة، كما استعرض فيها كل ألقابه وأعماله العسكرية والعمرانية وطاعته وتقواه.
٢- **النصوص**: تضمن قانون حمورابي (٢٨٢) مادة نقشت بشكل اعمدة بلغ عددها (٥١) عموداً باللغة البابلية والخط المسماري، وقد تناولت المواد مختلف نواجي الحياة المعروفة وكالاتي:

أ- **جرائم الادارة القضائية**: وهي الاتهام الكاذب وشهادة الزور وتغير القاضي للأحكام القضائية.
ب- **الجرائم المرتكبة ضد الملكية**: وتشمل السرقة واخفاء المواد المسروقة ،ايواء عبد هارب.
ت- **احكام الاراضي والدور**: وتشمل واجبات الزراع، التزاماتهم، جرائم الري.
ث- **احكام التجارة**: وتتضمن القرض بفائدة، الوكالة، نقل البضائع.
ج- **احكام الزواج:** وتتضمن جرائم التشهير والزنا واحكام الزواج والطلاق، اموال الزوجة، ديون الزوجين، التبني، الارث.
ح- **الجرائم المرتكبة ضد الاشخاص**: تتضمن الاجهاض والايذاء.
خ- **احكام ذوي المهن**: تتضمن تنظيم امور الطبيب، البيطري، اجورهم، مسؤولياتهم.
د- **احكام الزراعة والري**: تعالج حالات العامل، الزراعي، راعي الماشية، اجور العمال.
ذ- **احكام الرقيق**: وتشمل بيع الرقيق.

٣- **الخاتمة**: كتبت بأسلوب شبيه بأسلوب المواد القانونية، وهي تتضمن خطاباً موجهاً الى الناس يحثهم فيها على احترام ما جاء في قانونه لينالوا مكافأة الالهة والتهديد بالقصاص لمن لا يحترمه.